



التقرير النهائي للجنة التحقيق المشكلة بشأن التحقيق

في سرقة كابل هاتف



تنفيذا للقرار الإداري رقم (114) لسنة (2020) الصادر بشأن تشكيل لجنة تحقيق بشأن سرقة كابل هاتف تتكون من:

1. أ. محمد كلاب رئيساً
2. أ. رامي دغيش عضواً
3. أ. فادي العريني عضواً

فقد باشرت لجنة التحقيق المشكلة عملها فور صدور القرار مع العلم بأنه تم تشكيل لجنة التحقيق بعد سرقة كابل الهاتف بمدة شهر كامل، وحيث تم استدعاء جميع الإخوة الموظفين ذات العلاقة، وعليه تبين للجنة ما يلي:

1. عدم الوصول إلى الفاعل في سرقة كابل الهاتف من الوزارة لعدم وجود أي دليل بالرغم من أن الدائرة تستهدف أحد المشتبهين ولكن لا يوجد أي دليل إثبات بحقه يثبت تورطه في هذا الفعل لتوجيه التهمة بحقه، ويرجع السبب الرئيسي إلي عدم وجود تسجيل الكاميرات في مدخل الوزارة، حيث يتم حفظ التسجيل فقط لمدة 10 أيام كما أفاد مدير دائرة الشؤون الإدارية.
2. يوجد قصور من دائرة الشؤون الإدارية في اتخاذ إجراءات الأمان بعد الانتهاء من العمل.
3. عدم إتباع وسائل الأمان من طرف الإدارة العامة للدراسات بإغلاق مدخل الشقة بعد مغادرة جميع الموظفين مع العلم تم التنويه مسبقاً علي جميع الوزارة من خلال تعميمات سابقة بالخصوص.
4. عدم توفير كادر وظيفي لإنجاز العمل في نفس اليوم وعدم تقدير الوقت المناسب اللازم للإنجاز المهمة في أسرع وقت.
5. عدم أخذ الاجراء المناسب من الناحية الإدارية والتسلسل الوظيفي في اجراء العمل وذلك من خلال عدم علم مدير عام الشؤون الإدارية والمالية عن تنفيذ هذه المهمة.
6. تكرار حدوث السرقة داخل مبني الوزارة بشكل متكرر وأكثر من مرة دون الوصول إلي الفاعل الحقيقي وذلك يرجع لعدم وجود كاميرات مراقبة داخل مبني الوزارة واقتصارها في مدخل المبني فقط، وكان ذلك دافعاً لتكرار السرقات.

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

[Handwritten notes and signatures at the bottom of the page, including dates like 7-2-2021 and names like انراحم الصدي]



التوصيات:

1. احترام العملية الإدارية وترتيب العمل عبر المدير العام المختص وفق مكاتبات موثقة حسب الأصول.
2. التنويه على مدير دائرة الشؤون الإدارية بعدم انجاز أي عمل إلا عبر الطرق الرسمية واتباع اجراءات الأمان أثناء العمل حتى انجازه.
3. عدم فرز موظفي البطالة في الأماكن الحساسة أو يسند إليهم أي عمل له علاقة بتأمين المكاتب والوزارة بشكل عام.
4. التعميم على جميع الإدارات العامة عدم مغادرة الموظفين إلا بعد أخذ اجراءات الأمان والسلامة لكل إدارة عامة (تزيل أمان الكهرباء، واغلاق مدخل الشقة).
5. تحسين منظومة المراقبة الإلكترونية وإضافة عدد من الكاميرات يغطي جميع طوابق المبنى الرئيسي دون استثناء (أمام كل طابق مقابل المصعد) لمنع تكرار ذلك مستقبلاً.
6. إغلاق المدخل الخاص بالمبنى المؤدي إلى المصعد بعد مغادرة جميع موظفي الوزارة.

مع خالص الاحترام والتقدير

عضو اللجنة

عضو اللجنة

رئيس اللجنة

